المحاضرة الأولى

مدخل إلى علم المصطلح

المصطلح لغة ثانية بعد اللغة الأولى التي يتخاطب عموم الناس بها. إنها لغة للخصوص، أو لغة للعلوم: لغةٌ لأهل كل حقل معرفي؛ يتخاطبون بها فيما بينهم، بحيث يفهم بعضهم عن بعض المفاهيم الأساسية الضرورية في كل علم، ويتعذر عليهم أن يتواصلوا ويتبادلوا المعرفة دون استثمار ناجع لهذه اللغة: لغة المصطلح.

إن محل المصطلح من المفهوم كمحل اللفظ من المعنى. فالمصطلح لفظ مخصوص يُستعمل للدلالة على معنى مخصوص يتصل بعلم معيّن أو مجال معرفي معيّن. وكما أن اللفظ ضروري لتبليغ المعاني، فكذلك المصطلح ضروري لتبليغ المعارف.

المصطلح في اللغة:

استعمل العرب القدامى لفظ "المصطلح" كما استعملوا لفظ "الاصطلاح"، للتعبير عن تلك العملية التي تجري في كيان اللغة انطلاقا من القرار الذي يتخذه بعض مستعمليها: قرار الاتفاق على استعمال لفظ معيّن لأداء معنى مخصوص ضمن حقل علمي أو معرفي مُعيّن، يصلح له، فيصطَلح عليه.

الجذر اللغوي للمصطلح والاصطلاح إذاً هو المادة: ص ل ح. من الفعل المجرد "صلُحَ" والفعل المزيد "اصطلح". والصلاح ضد الفساد. أما الاصطلاح فهو الاتفاق والتواضع على أمر ما. هو لونٌ من الصُّلح؛ والصلح في لسان العرب: "تصالحُ القوم، والصلح السلم. وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا واصّالحوا ... بمعنى واحد"[1] والاصطلاح في تاج العروس: "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص."[2]

فالصلاح والاتفاق هما المعنيان الرئيسان اللذين يجتمع عليهما لفظ "الاصطلاح"؛ وكأنما الدلالة الجامعة هي اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص فيه صلاح ومنفعة. و"المصطلح" صيغة المفعول من الفعل "اصطلح" مستغنى فيه عن الحرف الذي يتعدى به، وهو: "على"؛ إذ يقال في الأصل: اصطلح عليه، ومصطلَح عليه. والاستغناء عن "عليه" من باب التخفف والإيجاز، وتقبله اللغة على ذلك الأساس.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط7، 2011، مج8، ص267، مادة (صلح)

[2] الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1977، ج6، ص547.

المصطلح في الاصطلاح:

أما في الاصطلاح، فالمصطلح هو عند الشريف الجرجاني "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما يُنقَل عن موضعه الأول."[3] وعند أبي البقاء الكفوي: "اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخرَ لبيان المراد."[4] وهو عند المعاصرين "لفظٌ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية؛ فالتصعيد مصطلح كيمياوي، والهيولى مصطلح فلسفي، والجراحة مصطلح طبي، والتطعيم مصطلح زراعي، وهكذا... والمصطلحات لا توجد ارتجالا، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"[5] كما عرّفه مصطفى شهابي، أو "كل وحدة (لغوية) دالّة مؤلَّفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو كلمات متعددة (مصطلح مركّب) وتُسمّي مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما."[6] أو "هو اللفظ الذي خصصه الاستعمال في علم من العلوم أو فن من الفنون أو صناعة من الصناعات بمفهوم معيّن؛ فإذا أطلقه مستعملوه من أصحاب تلك العلوم والفنون والصناعات، كان المقصود به هو ما اصطلحوا عليه وتعارفوا على مدلوله، دون ما سوى ذلك من الدلالات الأخرى التي قد تكون لذلك اللفظ فيما يسيح بين عامة متكلمي اللغة: فإذا أُطلق لفظ جرّ أو نصب أو فتح عند النحاة كان المقصود به مخالفا لما هو معروف في اللغة المشتركة."[7]

وهذا تعريف الشاهد البوشيخي، وقد تحرى أن يجعله أكثر شمولا ودقة ووضوحا.

وقد استنتج أحمد مطلوب من جملة هذه التعريفات ثلاثة شروط ينبغي أن يستوفيها المصطلح، وهي:

1-اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.

2-اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.

3-وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.

4-الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد.[8]

أهمية المصطلح:

كنا نظرنا إلى المصطلح على أنه لغة ثانية بعد اللغة الأولى التي هي لغة الكلام عموما. إن هذه اللغة الثانية هي لغة العلوم والمعارف والفنون والحرف والصناعات، لغة الحضارة في أجلى ما تتجلى به من منجزات.

---

[3] الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1423هـ-2002م، ص28.

[4] الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ-1998م، ج1، ص201.

[5] مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دمشق، 1409هـ-1988م، ص6.

[6] علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص6.

[7] الشاهد البوشيخي، مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، ط1، مطبعة أنفو برانت، فاس، 2002.

[8] أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، مطبعة المجمع العلمي، 1423هـ-2002م، ص8.

وما دام الأمر كذلك فهو من الأهمية بمكان، ومن الضرورة بمحل. ولا يمكن أن يُستغنى عنه أو يُفرَّط فيه؛ إذ المصطلحات كما ذكر الفارابي "مفاتيح العلوم". فإنما يتواصل أهل العلم الواحد بما تواضعوا عليه من المصطلحات، ويدخل الطالب معرفةً ما بمفاتيحها التي هي مصطلحاتها، بها يدرك المفاهيم ويحل المغاليق.

ولما كان المصطلح بهذه الأهمية وجبَ أن يكون "علمُ المصطلح" أو "المصطلحية" بالأهمية ذاتها، إذ لا يوضع المصطلح ويشيع ويُفهَم ويرسخ ويتداول فيكون لغةً ثانية في العلوم المختلفة، إلا إذا عُلمتْ حقيقتُه وشروطُه وطريقةُ وضعه ومحاذير مخالفة كل ذلك، وسبيل الفكاك من المشكلات التي تعترض طريقه.

علم المصطلح: النشأة والتطور:

عرف العرب المصطلح منذ نزل فيهم القرآن الكريم محمِّلا كثيرا من الألفاظ اللغوية المتداولة لديهم معانيَ جديدةً خاصةً أُطلقَ عليها مصطلحُ "الحقائق الشرعية"[9]. وحين شرع العرب في تأسيس العلوم كان عليهم أن يؤسسوها على مصطلحات تخصها وتضطلع بحمل مفاهيمها العلمية الخاصة الدقيقة. ولعل علماء الكلام هم أول من اهتم بالمصطلح، فقد قال فيهم الجاحظ: "وهم تخيّروا تلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن في لغة العرب اسمٌ فصاروا في ذلك سلفا لكل خَلَف وقدوة لكل تابع، ولذلك قالوا: العَرَض والجوهر، وأيس وليس، وفرّقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهذية والهُوية والماهية وأشباهَ ذلك."[10]

وكذلك فعل واضعو العلوم المختلفة مصطلحات تخص تلك العلوم. فقد "وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأراجيز ألقابا لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء، كما ذكر الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل وأشباه ذلك، وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف". وفعل النحويون مثل ذلك، "فذكروا الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلديين علم العروض والنحو، وكذلك أصحاب الحساب قد اجتلبوا أسماء جعلوها علاماتٍ للتفاهم."[11]

ولأن ازدهار الحضارة يعني ازدهار العلوم والمعارف والفنون، فقد ظل العرب يضعون المصطلحات للعلوم التي يؤسسونها ويبدعون فيها، سالكين في ذلك المسالك التي اهتدت إليها السليقة العلمية دون رجوع إلى علمٍ مضبوط متفق على أسسه، فكثرت المصطلحات وواكبت ما تفرّع واستجدّ من المعارف والعلوم، ولم يعان العرب خلالها أي نوع من العجز. وقد عبّر أحمد مطلوب عن هذه الحقيقة فقال: "اتسعت حركة وضع المصطلحات والألفاظ

---

[9] الحقيقة الشرعية: هي اللفظة التي يُستفاد من جهة الشرع وضعُها لمعنى غير ما كانت عليه في أصل وضعها اللغوي، وهي قسمان: أسماء شرعية كالصلاة والزكاة، وأسماء دينية كمسلم وكافر. (أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، ص9، هامش.

[10] الجاحظ، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج1، ص131.

[11] المصدر السابق، ج1، ص332.

الجديدة باتساع الحياة وتقدّم الحركة الفكرية، وقد نجح السلف في ذلك كل النجاح واستطاعوا أن يستوعبوا العلوم والفنون. ولولا ما أصابهم من انتكاسات لظل العلماء يرفدون الفكر بكل جديد بديع."[12]

ولكن الحضارة العربية الإسلامية خبت شعلتها، وذبلت زهرتها، فتوقف إزهار العلم فيها، واستلم راية الحضارة والعلم أمم أخرى فغدا العرب عالةً عليها يستهلكون ما تنتج، ويترجمون ما تبدع، ويستوردون ما تخترع. فكان من الطبيعي أن يواجهوا أزمة حادة في المصطلح العلمي خاصة، وكان من الطبيعي أن تتجه الجهود لوضع المصطلحات العربية المناسبة لما يُستجدّ من منتجات الحضارة الجديدة ومخترعاتها، وأن يُهتمَّ بدافعٍ من ذلك بعلم المصطلح. وقد تصدت المجامع اللغوية لهذه المهمة الشاقة، ولها في ذلك جهود تُشكَر، وإن لم تبلغ بالسفينة إلى بر الأمان.

قواعد في وضع المصطلح الجديد

قد وضعت المجامع اللغوية جملة من القواعد العامة لوضع المصطلح. وهذه جملة القواعد التي وضعها المجمع العلمي العراقي:

1-مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغة واصطلاحا لأدنى ملابسة.

2-الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.

3-تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد.

4-التزام ما استعمل أو ما استقر قديما من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد.

5-تجنب المصطلحات الأجنبية.

6-إيثار اللفظة المألوفة على اللفظة النافرة الوحشية أو الصعبة النطق.

7-لا يُشتق من المصطلح إلا بقرار هيئة علمية مختصة بوضع المصطلحات.

8-إيثار اللفظة المفردة على المصطلح المركب أو العبارة لتسهل النسبة والإضافة وغير ذلك.

9-تجنب الألفاظ العامية.

10-تفضيل مصطلحات التراث العلمي على المولدات والمحدثات .

11-يُلجأ إلى ترجمة المصطلح الأجنبي عند ثبوت دلالته على معناه الاصطلاحي.

12-تجنب تعريب المصطلحات الأجنبية إلا إذا تعذّر العثور على لفظ عربي ملائم.

13-ترى اللجنة أن يراعى في استعمال الألفاظ الأعجمية ما يأتي:

أ-يُرجّح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها باللغات الأعجمية.

ب-إحداث بعض التغيير في نطق المصطلح المعرب ورسمه ليتفق مع النطق العربي.

14-تجنب استعمال السوابق واللواحق الأجنبية، لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية وليست إلصاقية، ووجوب اعتماد الأساليب العربية في وضع المصطلحات.

[12] أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، ص11.

15-يستعمل كل لفظ من الألفاظ المترادفة في معناه الخاص في المصطلحات العلمية، لأن الترادف كثيرا ما يكون أوصافا للأشياء لا يراد بها المطابقة التامة في المعنى، إذ يلحظ أن لكل لفظ معنى خاصا يختلف عن سواه ولو شيئا قليلا فيمكن أخذه واستعماله ولو بطريق المجاز، وكذلك تمكن الاستفادة من المترادفات التي لا تلحظ فيها الوصفية يخص بها كل منها بمصطلح علمي خاص.

16-عدم جواز النحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل تنمية اللغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة. على أن تلجئ إليه ضرورة قصوى، وأن يراعى في اللفظ المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس.